الكويت تبحث فرض ضريبة على التحويلات

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

أظهرت وثيقة رسمية أنّ الحكومة الكويتية تسعى لفرض ضريبة على تحويلات الوافدين، لتوفير موارد مالية مستدامة لمواجهة تفاقم أزمة عجز الميزانية، خاصة بعد تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد وتراجع عائدات تصدير النفط.

وأشارت الوثيقة، التي اطلعت عليها «العربي الجديد» إلى أن الحكومة تسعى بالتوافق مع مجلس الأمة (البرلمان) إلى إقرار مشروع قانون ضريبة التحويلات، الذي يتضمّن 3 شرائح مختلفة، الأولى فرض نسبة 1% على التحويلات التي تتراوح بين 50 دولاراً و350 دولاراً، والثانية 2% على التحويلات التي تبدأ من 351 دولاراً وحتى 1200 دولار، والثالثة بواقع 5% على التحويلات التي تتجاوز 1200 دولار. وتجدد النقاش أخيراً حول فرض ضرائب على التحويلات المالية في ظل الضغوط المالية التي تتعرّض لها الموازنة العامة للدولة، إذ تشير التقديرات الحكومية إلى إمكانية تحصيل ما يقرب من 1,5 مليار دولار سنوياً من ضريبة التحويلات. وقال مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» إن الحكومة تبحث وضع بعض الاستثناءات للعديد من الفئات، مثل تحويلات الطلبة وتحويلات العمالة المنزلية، لافتاً إلى أن هناك بعض العقبات الدستورية والاقتصادية التي تجرى دراستها قبل طرح مشروع القانون. وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية؛ بسبب تأثيرات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، المصدر الرئيس لأكثر من 90% من الإيرادات الحكومية. وتوقع وزير المالية، خليفة حمادة، في سلسلة تغريدات على حساب وزارة المالية الرسمي عبر «تويتر»، يوم الثلاثاء الماضي، أن تسجّل بلاده عجزاً تراكمياً بـ 55,4 مليار دينار (177,28 مليار دولار)، في الأعوام الخمسة من السنة المالية الحالية 2020 /2021 حتى 2024 /2025. وشدّد حمادة على ضرورة معالجة شحّ الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق احتياطي العام) بالتعاون مع مجلس الأمة في أقرب وقت، مضيفاً: «كل يوم تؤجل فيه الإصلاحات المالية والاقتصادية ومعالجة شحّ السيولة يضاعف العقبة تعقيداً». واعتبر الخبير الاقتصادي الكويتي مروان سلامة أن خطوة فرض الرسوم على تحويلات العمالة الوافدة جيدة، موضحاً، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ العديد من دول العالم تتبع هذه السياسة لتنمية مواردها. وتوقع سلامة أن تشهد المرحلة المقبلة في الكويت فرض العديد من الضرائب وزيادة الرسوم المالية، ليس على الوافدين فقط ولكن على الكويتيين أيضاً، مضيفاً أن الحكومة مترددة في تطبيق هذه القرارات، إذ أعلنت في أكثر من مناسبة عن قرب تطبيق القرارات الجديدة ولكن لا يتم تطبيقها بسبب الضغوط من المتنفذين ورجال الأعمال والمصارف التي تتخوّف من ذهاب الوافدين إلى السوق السوداء. لكن أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت عبد الله الكندري، قال خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إنه لا يؤيد وجهة النظر التي تطالب بتنشيط الاقتصاد من خلال تحصيل الرسوم على تحويلات الوافدين، خصوصاً الذين يرسلون المصاريف الشخصية إلى أسرهم في بلدانهم، مضيفاً أنه من الممكن تحصيل رسوم أخرى عن طريق زيادة أسعار الخدمات الأخرى، مثل الرخص المرورية وتجديد الإقامات.

(Getty)

طفرة بالشركات الناشئة في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية أن عدد الشركات المنشأة حديثاً سجل أعلى مستوى له خلال العام الماضي 2020، رغم تداعيات جائحة فيروس كورونا. وتم إنشاء ما مجموعه 1,48 مليون شركة جديدة العام الماضي، بزيادة قدرها 15,5% عن عام 2019، وفقا للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس السبت. وقالت الوزارة: «زاد عدد الشركات التي تمارس الأعمال بشكل غير مباشر نظراً لتفشي كوفيد-19، ولكن تقلص عدد الشركات التي تمارس الأعمال وجهاً لوجه». وتم إنشاء أكثر من 390 ألف شركة في تجارة التجزئة وتجارة الجملة، بزيادة 17% على أساس سنوي، بينما انخفض عدد المطاعم ومرافق الإيواء بنسبة 10% ليصل إلى 166,5 ألف شركة.

أخبار

إيران تنتظر استرداد أرصدتها في العراق

ذكرت وكالة أنباء «ارنا» الإيرانية، أمس السبت، أن محافظ البنك المركزي الإيراني، عبد الناصر همتي، التقى مدير البنك التجاري العراقي، في مقر البنك المركزي بالعاصمة الإيرانية طهران، مشيرة إلى أنه ناقش مع المسؤول

المصرفي العراقي سبل تحويل أرصدة إيرانية لدى العراق. وأشار همتي في اللقاء إلى «الضرورة الملحّة لاستخدام الأصول الإيرانية في أسرع وقت ممكن». فيما أعلن مدير البنك التجاري العراقي عن تسديد بعض المبالغ من الأرصدة الإيرانية لدى بلاده. وتقرر أن يتم تسليم إيران عائداتها المترتبة على تصدير الغاز إلى العراق وفق الوكالة الإيرانية.

تطوير أداء الشركات في قطر

دشن بنك قطر للتنمية أول مركز لتطوير القدرات الصناعية في قطر، وذلك بالتعاون مع شركة «ماكنزي آند كومبني»، بهدف توفير مجموعة واسعة من برامج بناء القدرات وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يمنحها فرصة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والجوانب الإبداعية، بالإضافة إلى الميزة التنافسية. وقال الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية، عبد العزيز بن ناصر آل خليفة، في بيان، أمس السبت، إن اقتصاد دولة قطر واحد من أسرع الاقتصادات نمواً حول العالم، كما أن القطاع الصناعي والشركات الجديدة تتمتع بإمكانات تدعم مساعي البنك نحو التنمية الاقتصادية الشاملة. وازدادت المصانع في مختلف القطاعات في قطر بنسبة 17% على أساس سنوي في نهاية العام الماضي، ليبلغ عددها 927 مصنعاً.

423 ألف أردني يبحثون عن وظائف

وصل عدد طلبات التوظيف التي استقبلها ديوان الخدمة المدنية في الأردن (الجهة المسؤولة عن التعيينات الحكومية) إلى حوالي 423 ألف طلب توظيف لحملة الشهادات الجامعية والدبلوم، فيما لا تتجاوز التعيينات 2% منهم، وهو ما يكشف عن حجم البطالة الكبير بين خريجي الجامعات، وتفاقم أزمة التوظيف. وكان مجلس الوزراء قد قرر وقف التعيينات في إبريل/ نيسان من العام الماضي، بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، إلا أنه عاد وسمح بالتعيين في وزارة الصحة. وقال رئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر، في مؤتمر صحافي، أمس السبت، إن ديوان الخدمة استقبل 32 ألف طلب توظيف العام الحالي، 88% منهم من الجامعيين و12% من حملة دبلوم المجتمع، بالإضافة إلى 37 ألف طلب العام الماضي، مشيراً إلى أن طلبات التوظيف التراكمية وصلت الآن إلى 423 ألف طلب.

حزمة بايدن تبصر النور: 1,9 تريليون دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أقرّ مجلس النواب الأميركي، أمس السبت، حزمة اقتصادية ضخمة بقيمة 1,9 تريليون دولار لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، في إطار ما اعتبرها الديمقراطيون خطوة أساسية لتمويل اللقاحات ودعم السلطات المحلية المنهكة وملايين العائلات المتضررة جراء الوباء. وقال عضو الكونغرس برندان بويل أمام مجلس النواب قبل وقت قصير من إقرار النواب الحزمة: «بعد 12 شهراً من الموت واليأس، يبدأ التعافي الأميركي الليلة».

وأقرّ الديمقراطيون الذين يسيطرون على مجلس النواب، هذه الحزمة من خلال تصويت على أساس حزبي في الغالب بعدد 219 صوتاً مقابل 212 صوتاً، وتقرر إرسال الخطة إلى مجلس الشيوخ حيث يخطط الديمقراطيون لمناورة تشريعية للسماح لهم بإقرارها دون دعم الجمهوريين. وتتضمن حزمة التحفيز، مدفوعات مباشرة من خلال شيكات بقيمة 1400 دولار ستقدم لمعظم الأميركيين، بالإضافة إلى إعانة بطالة اتحادية قدرها 400 دولار في الأسبوع حتى 29 أغسطس/ آب ومساعدة أولئك الذين يواجهون صعوبة في دفع الإيجارات والرهون العقارية في أثناء الوباء. وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الأميركي يستعد لأشهر من الانتعاش، عندما يكون جزء كبير من السكان قد تلقوا اللقاح ضد كورونا، فضلاً عن تأثير حزمة الإنقاذ، لكن هذه الحيوية الاقتصادية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حيث يخشى بعض خبراء الاقتصاد عودة التضخم الذي واجهته الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي. وبات معدل الادخار في الولايات المتحدة الذي كان يراوح بين 7% و8% قبل الأزمة يبلغ الآن 20,5%. والشرارة ستكون، حسب خبراء الاقتصاد، حزمة التحفيز الجديدة التي يريدها جو بايدن وأقرها مجلس النواب، ويفترض أن يتبناها الكونغرس في الأيام المقبلة. وستؤدي الحزمة إلى زيادة مدخرات الأسر التي ستكون مستعدة لسحب الأموال واستخدام البطاقات المصرفية فور تمكنها من الخروج بأمان. في مواجهة هؤلاء المستهلكين أصحاب الجيوب الممتلئة، من غير المؤكد أن يكون العرض كافياً لتلبية الطلب. لذلك، سيكون هناك تضخم في الاقتصاد. والنتيجة هي أن الأسعار يمكن أن ترتفع كثيراً. وقال غريغوري داكو، المحلل لدى مجموعة «أكسفورد إيكونوميكس» لوكالة فرانس برس إن «ما نخشاه هو دوامة تضخمية».

متفرقات اقتصادية

تونس: صندوق النقد يضغط مجدداً لتقليص الأجور

تونس ـ **إيمان الحامدي**

للمرة الثانية في أقل من شهر، طالب صندوق النقد الدولي تونس بخفض فاتورة الأجور والحد من دعم الطاقة لتقليص العجز المالي، ما يضع مزيداً من الضغوط على الحكومة الهشة، بينما تعاني البلاد أزمة مالية وسياسية حادة. وتشهد البلاد ضائقة اقتصادية غير مسبوقة مع عجز مالي للعام الماضي 2020 يقدر بنحو 11,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وانكماش اقتصادي وصل إلى 8,8%. فيما دعا صندوق النقد الدولي في بيان له، مساء الجمعة الماضي، عقب مشاورات المراجعة الرابعة مع تونس، إلى المضي سريعا في إصلاحات اقتصادية تحد من الإنفاق العام ومصروفات الطاقة، مشيرا إلى «ضرورة أن يكون خفض العجز المالي هو هدف سياسة المالية العمومية وما يتعلق بها من إصلاحات». ولفت إلى أن فاتورة الأجور في القطاع العام تبلغ حوالي 17,6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم. وحذر من تفاقم الدين العام التونسي ما لم يتم اعتماد «برنامج قوي وموثوق للإصلاح يحظى بتأييد واسع النطاق»، داعيا السلطات إلى «تعزيز عدالة النظام الضريبي وجعله أكثر دعما للنمو». وحث السلطات على تجنب التمويل النقدي للميزانية (الاقتراض).

وتتوقع ميزانية تونس للعام الجاري 2021 أن يصل الاقتراض إلى 7,2 مليارات دولار، بما في ذلك حوالي 5 مليارات دولار في شكل قروض خارجية. ويقدر سداد الديون المستحقة هذا العام بـ16 مليار دينار، ارتفاعا من 11 مليار دينار في 2020.

وتأتي ضغوط صندوق النقد الذي تسعى الحكومة للحصول على قرض جديد منه، بينما تشهد الدولة صراعاً سياسياً بين اللاعبين الرئيسيين، واحتجاجات مستمرة منذ الشهر الماضي بسبب عدم المساواة الاجتماعية وللمطالبة بالوظائف.

وقال عبد السلام العباسي، المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة بدأت فعلاً إصلاحاتها ولم تنتظر توصيات صندوق النقد الدولي»، مضيفاً أن «الحكومة بصدد وضع سيناريوهات ستعرضها على شريكها الاجتماعي الاتحاد العام التونسي للشغل تتعلق بحصر كتلة الأجور، غير أن هذه السيناريوهات لا تتضمن خفض الرواتب». وأوضح أن «الحكومة أعدت مقترحات حول نظام يعتمد على عدد ساعات العمل المنجزة للتقليص من ساعات العمل المحتسبة في الدخول دون أي عمل فعلي». ورجح أن يتم اللجوء مجدداً إلى برنامج التسريح الطوعي للموظفين الذي أطلقته حكومة يوسف الشاهد السابقة عام 2019. وحول تقليص دعم الغذاء والمحروقات (الوقود)، أكد العباسي أن الحكومة بصدد العمل على مخطط للانتقال إلى الدعم المالي للأسر بدلا من دعم السلع، مشيراً إلى أن الدعم المالي سيشمل الأسر التي تثبت حاجتها للدعم. وأكد أن الانتقال للدعم النقدي سيبدأ خلال النصف الثاني من العام الجاري، فيما ستطبق سياسية الأسعار الجديدة تدريجياً لتجنب الزيادات الصادمة في الأسعار بعد رفع دعم الحكومة عن الغذاء والطاقة.

مشهد من احتجاج على تراجع الظروف المعيشية (Getty)

التعثر المالي يتفاقم في الأردن

تجاوز عدد المتعثرين مالياً في الأردن المليون شخص، بينما تتصاعد التحذيرات من تزايد أزمة الديون

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أكد مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني، ضرار الحراسيس، ارتفاع حالات التعثر المالي في الأردن، لتشمل الشركات والأفراد، بسبب تباطؤ نشاط العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، متوقعا المزيد من الضغوط خلال الأشهر المقبلة من العام الجاري. وقال الحراسيس في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إن أعداداً كبيرة من المواطنين فقدوا وظائفهم منذ ظهور أزمة كورونا بالمملكة في مارس/آذار من العام الماضي وحتى الآن، حيث توقفت منشآت وأنشطة إنتاجية وخدمية عن العمل وخفضت أخرى طاقاتها الإنتاجية، ما أدى إلى الاستغناء عن عاملين لديها، مشيرا إلى أن ذلك أدى إلى ارتفاع حالات التعثر المالي. وتوقع ارتفاع عدد المتعثرين مالياً هذا العام، خاصة من فئة غير القادرين على تسديد التزاماتهم المالية للبنوك والجهات المالية الدائنة، حيث ستتفاقم المشكلة مع استمرار الجائحة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي بشكل عام. تأتي تصريحات مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب، بينما كشفت بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي، عن ارتفاع قيمة الشيكات المرتجعة من قبل البنوك لتصل إلى 2,3 مليار دولار خلال 2020، بزيادة بلغت نسبتها 4% عن العام السابق عليه، وذلك من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة البالغة 48,4 مليار دولار. ونبه الحراسيس إلى خطورة ارتفاع أعداد المتعثرين مالياً، حيث إن ذلك سيتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة، لا سيما في حال ملاحقة المتعثرين وحبسهم بحسب القانون، مشيرا إلى ضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات من شأنها معالجة أوضاع المتعثرين، ومطالبة البنوك بتأجيل تحصيل أقساط القروض مجددا لفترة كافية وإتاحة الفرصة لجدولة الديون. وحسب تقرير للبنك المركزي صدر أخيراً، فإن قيمة الأقساط المؤجلة من قبل البنوك للأفراد والشركات خلال الفترة من مارس/ آذار وحتى يونيو/ حزيران الماضي بلغت حوالي 1,7 مليار دينار (2,4 مليار دولار)، منها 573,18 مليون دينار للأفراد، و1,11 مليار دينار للشركات. وسبق للبنك المركزي أن أصدر أوامر للبنوك بتأجيل أقساط قروض العملاء المتأثرين بالجائحة حتى نهاية العام الماضي، وذلك بدون فوائد أو عمولات، والسماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين ينطبق عليهم مفهوم الجدولة بدون دفعة نقدية وبدون فوائد تأخير. واستنادا إلى بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي الأردني ومؤسسات مالية، فإن عدد المتعثرين مالياً يتجاوز مليون شخص مدينين لبنوك أو جهات أخرى بموجب شيكات بدون رصيد.

> قيمة الشيكات المرتجعة من قبل البنوك بلغت 2,3 مليار دولار في 2020

وأكد مقرر اللجنة المالية النيابية، استمرار الضغوطات على الحكومة من قبل عدد من النواب لتعديل قانون التنفيذ القضائي، بما يتيح المساهمة في معالجة مشكلة المتعثرين مالياً، مشيراً إلى أن التوجهات تنصب باتجاه إعطاء المتعثر فرصة كافية لتصويب وضعه مع الجهات الدائنة، في الوقت الذي تتوجب فيه المحافظة على حقوق الدائن.

وكان البنك الدولي قد توقع ارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع في 2021 إلى 27%، حيث يعيش هؤلاء على أقل من 1,3 دينار يومياً.

الغلاف

سورية: تغيير ديموغرافي بغطاء «الإعمار الذكي»

يجري النظام السوري تغييراً عمرانياً في العديد من مناطق العاصمة دمشق، لا سيما التي شهدت بداية الحراك الشعبي ضد النظام، في خطوة لإحداث تغيير ديموغرافي في هذه المناطق التي يشهد بعضها حضوراً إيرانياً مكثفاً، وفق مراقبين، بينما يقول النظام إنه يعمل على إنشاء «مدن ذكية» لمعالجة السكن العشوائي. ووضع النظام شروطاً لاختيار من يقطن المدن الجديدة، فضلاً عن إجبار ملاك المنازل والأراضي على القبول بمبالغ بخسة نظير الرحيل أو التحول لشاغلين وليس ملّاكاً بعد إتمام المشروعات

عدنان أحمد

رغم العقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري، يمضي الأخير في محاولاته إنجاز بعض المشاريع العمرانية المثيرة للشكوك، وفق مراقبين، كونها جزءاً من عمليات تغيير ديموغرافي في البلاد، حيث يسعى النظام إلى تبديل معالم المناطق المحسوبة على المعارضة بحجة التطوير العقاري ومعالجة السكن العشوائي، والذي يمثل غالبية المساكن في محيط العاصمة دمشق، وهي الأماكن التي انطلقت منها الاحتجاجات ضد النظام.

ووفق خبر نشرته وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» يوم الخميس الماضي، فقد شهد مشروع «ماروتا سيتي»، الذي تنفذه محافظة دمشق منذ بداية العام الماضي في ما تعرف بالمنطقة التنظيمية الأولى (منطقة إسكان بديل)، إنجازا متقدما في المشروع الذي يعد الأكبر في سورية، وفق الوكالة.

ووفق سانا، يقع مشروع «ماروتا سيتي»، الذي يتألف من 232 مقسماً على مساحة نحو 214 هكتاراً (2,14 مليون متر مربع)، في موقع حيوي بين مزة فيلات وتنظيم كفر سوسة (تقع في الجهة الغربية الجنوبية لدمشق)، ويضم أبراجا سكنية بارتفاعات تتراوح بين 11 و22 طابقاً، واستثمارية وتجارية بارتفاعات تصل إلى 50 طابقاً، مع مساحات واسعة من المسطحات الخضراء والحدائق والمرافق الترفيهية والمراكز التجارية والثقافية.

تغيير من باب «المدن الذكية»

ويعتبر المشروع كما يقول القائمون عليه «الخطوة الأولى للمدن الذكية في سورية»، مع توفير خطوط وأنابيب الغاز بما يغطي كل متطلبات الاستعمال المنزلي والخدمي والاستثماري والتجاري والتدفئة النظيفة، مع مراكز تحكم خدمية تؤمن جميع الخدمات الحكومية والبلدية والخاصة.

وكانت حكومة النظام السوري قد أصدرت في نهاية عام 2012 مرسوماً يستهدف «تنظيم العشوائيات في دمشق، واستبدالها بمدن جديدة أبرزها (ماروتا سيتي) ومشروع آخر يطلق عليه اسم (باسيليا سيتي)».

ومشروع باسيليا سيتي يقع في منطقة القدم بدمشق (من الأحياء الدمشقية العريقة)، ويضم أبراجا ومراكز تجارية ضخمة، وسيكون «من أهم المدن الذكية العالمية» وفق المصادر الحكومية. وقد استقطب المشروع عن العديد من رجال الأعمال السوريين، أمثال مازن الترزي وسامر فوز، وفق شراكات عقدتها شركة «دمشق الشام القابضة» التابعة لمحافظة دمشق خلال الفترة الماضية مع مستثمرين، نجم عنها تأسيس 4 شركات للاستثمار في بناء مقاسم (مناطق) سكنية وتجارية بماروتا، هي «أمان دمشق»، و«المطورون»، و«ميرزا»، و«روافد دمشق».

وحددت «الشام القابضة» سقفاً زمنياً منذ منتصف عام 2017 إلى حوالي خمس سنوات لإتمام مشروع «ماروتا سيتي»، ونحو 3 سنوات بدءاً من العام الحالي لـ«باسيليا سيتي». وحسب المصادر الحكومية أيضا، فإن ماروتا سيتي سيوفر نحو 110 آلاف فرصة عمل، وسيكون المشروع الاستثماري العقاري الأكبر في سورية، وهو مملوك بنسبة 30% لمحافظة دمشق و70% لأصحاب أرض المنطقة التي يقام عليها المشروع، ويأمل القائمون على المشروعين استقطاب رؤوس الأموال من الداخل والخارج لإتمامهما، برغم العقوبات الدولية المفروضة على النظام.

لكن مراقبين ومعارضين يقولون إن المشروعين يندرجان ضمن مخططات التغيير الديموغرافي لمناطق معينة في دمشق ومحيطها، خاصة بعد تحول مناطق جنوب دمشق خلال الثورة السورية إلى معاقل رئيسية لمعارضة النظام، بدءاً من المظاهرات السلمية وصولاً إلى الثورة المسلحة، ووجدها النظام فرصة لتشريد سكانها وهدم مناطقهم.

وجود إيراني على الأرض

ولا تقتصر خطط النظام، التي يعتقد أن أيدي إيرانية تحرك بعضها، وفق معارضين للنظام، على جنوب دمشق، بل تشمل أيضا مناطق أخرى من العاصمة ومحيطها مثل «داريا» التي تم تهديمها وتهجير سكانها بالكامل، ولم يسمح لهم بالعودة إليها حتى الآن، فيما تشهد وجوداً إيرانياً متزايداً.

أما منطقة الرازي في حي المزة واللوان في كفرسوسة التي يقام فيهما مشروع «ماروتا سيتي»، فقد تم تشريد سكانهما وتوجيه إنذارات لهم بهدم منازلهم، وهما منطقتان شهدتا مظاهرات مناوئة للنظام في بداية الحراك الشعبي.

والمشروع الآخر «باسيليا سيتي» (الاسم من اللغة السريانية ويعني الجنة)، فقد أعلن عنه في منتصف يوليو/تموز 2018، من جانب محافظة دمشق فيما يعرف بالمنطقة التنظيمية الثانية، على مساحة تصل إلى 9 ملايين متر مربع، ليشمل عدة مناطق منها شارع الثلاثين في مخيم اليرموك.

وكان رئيس النظام بشار الأسد، قد أعلن عن هاتين المنطقتين التنظيميتين في المرسوم التشريعي رقم 66 عام 2012، لتطوير ما أطلق عليه مناطق المخالفات والسكن العشوائي. وتعتبر منطقة «باسيليا سيتي» من أكبر المناطق التنظيمية على مستوى سورية. ووصف مدير المشروع جمال يوسف في تصريح لوكالة «سانا» أخيراً، المخطط بأنه «حضاري يليق بمدينة دمشق بشكل عام ويعتبر سابقة غير موجودة على المستوى التنظيمي والمناطق العمرانية في سورية»، مشيرا إلى إنجاز أعمال الحصر والتوصيف لنحو 85% من مساحة المنطقة وتحديد الإشغالات الموجودة فيها والتي تجاوزت 25 ألف إشغال بين سكني وتجاري وصناعي.

> النظام يمنح الأهالي صفة شاغلي العقارات الجديدة وليس مالكين

لكن مصادر مطلعة، أكدت أن «أهالي تلك المناطق التي هي أصلا تحت سيطرة النظام، إما تم دفعهم لبيع ممتلكاتهم بأسعار بخسة، أو تم تعويضهم ببدل سكن للإيجار مقابل إخلاء منازلهم لصالح المخطط، بينما سكان المناطق التي كانت تخضع لسيطرة تنظيم داعش أو فصائل المعارضة، وهم بمئات الآلاف، لم يحظوا بهذا الامتياز، لأنهم إما مشردون نتيجة الحرب، أو جرى تهديم بيوتهم خلال العمليات العسكرية، ولم يسمح لمن تبقى منهم داخل سورية بالعودة إلى مناطقهم بحجة أنه يتم العمل على إعادة تأهيل تلك المناطق، وهي حجج باطلة على الأغلب».

وقالت المصادر «على الأرض ليس هناك أعمال تذكر لإعادة التأهيل في مناطق المعارضة، وكثير من تلك المناطق المدمرة، لم يتم حتى رفع الأنقاض منها حتى الآن، ولم يسمح للأهالي برفعها على نفقتهم الخاصة، حيث تفرض قوات النظام طوقا أمنيا عليها، ويحتاج كل شخص يريد تفقد منزله إلى موافقات أمنية عدة، أحيانا دفع رشاوى، وطبعا دون أن يسمح للأهالي بإدخال معدات لرفع الأنقاض، أو حتى إخراج ما تبقى من متاعهم، بعد أن تم نهب معظمه على يد قوات النظام والميليشيات».

وقد أبدى عدد من سكان منطقة «باسيليا سيتي» اعتراضهم على تقييم عقاراتهم وفق الأسعار الرائجة عام 2012، فيما تقول محافظة دمشق إنه ليس لها علاقة بالأمر وإن المرسوم 66 الصادر من قبل النظام هو الذي حدد ذلك.

وبحسب تعليقات بعض الأهالي على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد قيّمت محافظة دمشق سعر المتر في بعض العقارات بمنطقة القدم بين 30 و40 ألف ليرة فقط (9 دولارات و12,1 دولارا وفق سعر الصرف في السوق الحرة)، وتضمن السعر قيمة الأرض والمنزل والمزروعات، دون السماح للمواطنين بالاعتراض على القيم المحددة.

وبحسب المادة 10 من المرسوم 66، «تراعي اللجنة في تقدير قيمة العقارات الداخلة في المنطقة التنظيمية أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية قبل تاريخ صدور هذا المرسوم مباشرة، وأن يسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار نتيجة صدور المرسوم أو المضاربات التجارية إذا كان هذا الارتفاع بالقيمة لا يبرره ارتفاع مماثل في المناطق المجاورة».

ويحصل المالك والشاغل للمنطقة المخالفة التي صدر قرار بتنظيمها على أسهم تنظيمية في المنطقة بعد تنظيمها، إضافة إلى سكن بديل، أما إذا كان مالكاً دون إشغال فيحصل على أسهم تنظيمية فقط، فيما يحصل الشاغل فقط على سكن بديل.

ومن خلال المراحل التي تمت حتى الآن في مشروع «ماروتا سيتي»، يلاحظ أن فئة قليلة من السكان هي التي استفادت من المشروع، وقد لا تتعدى 5% وهم من الميسورين ممن يمكنهم تأمين بدائل للسكن، وتحمل نفقة الانتقال إلى مكان آخر للعيش، ريثما يتم إنجاز المشروع، وفق مراقبين، بينما عمد معظم السكان إلى البيع لأن بدل الإيجار لا يكفيهم، فاختاروا شراء بيوت في الضواحي البعيدة مثل قطنا والمعضمية وجديدة عرطوز.

كما تم حجب بدل الإيجار عن البيوت غير المسكونة، إضافة إلى التمييز بين القاطنين على أساس الولاء للنظام، حيث نص الفصل الثالث من المرسوم 66 صراحة على أن المستفيدين في الدرجة الأولى من السكن البديل الذي ستوفره لهم الجهة المنفذة، هم «أسر الشهداء والجرحى».

شبهة تغيير ديمغرافي تحوم حول مشاريع «المدن الجديدة» (وكيع بشارة/فرانس برس)

الملاك يتحولون إلى شاغلين

ويلفت مختصون إلى أن العقود المبرمة بين الأهالي والجهة المنفذة، تمنح الأهالي صفة شاغلي العقار، بعد تنفيذه، لا مالكين له، إضافة إلى عدم تقدير قيمة أراضيهم، إذ كان التقدير لقيمة العقارات فقط. كما أنه لم يتم تحديد أية شروط جزائية على التأخير في إنجاز المشروعين، وهو ما يعطي الشركات المستثمرة هامشاً كبيراً للتملص من التزاماتها.

وبالنسبة لأصحاب البيوت المهجرين خارج سورية، يجب على هؤلاء أن يوكلوا أشخاصاً بوكالات مصدقة من الخارجية السورية، وبالتالي يجب أن يحصلوا على «موافقة أمنية»، وإلا سيتم بيع البيت «الجديد» بالمزاد العلني.

ومن الواضح أن المخططات التنظيمية الجديدة التي كانت سابقا مقيدة بقضايا قانونية بالتعويضات المالية أو بناء وحدات سكانية بديلة للسكان، تأخذ طريقها الآن إلى التنفيذ حتى قبل نهاية الحرب، لأن المناطق التي تستهدفها باتت إما خاوية أو ليس فيها كثافة سكانية كبيرة، وبالتالي لم يعد ما يقيد حرية النظام في إعادة هندسة العاصمة ومحيطها بما يتناسب مع خططه، وربما خطط إيران، للتغيير الديمغرافي القائم على أساس طائفي، فضلا عن إفادته من دروس الحرب والتي علمته ضرورة إرفاق الأبنية بشبكة طرقات ومواصلات متقدمة، وبناء مطارات جديدة لا يمكن لقوى معارضة السيطرة عليها، وفق معارضين.

كان تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» في سبتمبر/ أيلول الماضي، قد أشار إلى 5,6 ملايين شخص من الشعب السوري أصبحوا لاجئين، و6,4 ملايين نازح داخلياً.

وقدر الخسائر الاقتصادية منذ بداية الحرب بنحو 442 مليار دولار، لافتا إلى أن 82% من الأضرار تراكمت في 7 قطاعات، هي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة.

تقييم بخس للعقارات والأراضي

أبدى عدد من سكان المناطق العمرانية، التي يعمل النظام السوري على اخلائها وانشاء مناطق سكنية جديدة مكانها، اعتراضهم على تقييم عقاراتهم، مشيرين الى ان محافظة دمشق حددت سعر المتر في بعض العقارات بمنطقة القدم (احد اعرق احياء العاصمة) بين 30 و40 الف ليرة (9 دولارات و12,1 دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء)، للفتين الى ان السعر يتضمن قيمة الارض والمنزل والمزروعات، من دون السماح للمواطنين بالاعتراض.

مؤشرات الأسواق

استثمارات نرويجية في بورصة إسطنبول

ضخ صندوق الثروة النرويجي، الذي يُعَدّ أكبر صندوق سيادي في العالم، 812 مليون دولار في بورصة إسطنبول نهاية العام الماضي. ووفق معلومات أوردتها وكالة الأناضول أمس السبت، اشترى الصندوق أسهماً من 34 شركة مختلفة الحجم في بورصة إسطنبول نهاية 2020. وأشارت الوكالة إلى أن من أبرز الشركات التي استثمر فيها الصندوق «أريغلي للصلب والحديد» (أردمير)، و«قره بوك للصلب والحديد» (قاردمير)، و«باتكيم للكيماويات القابضة»، ومصافي البترول التركية (توبراش).

واشترى الصندوق أيضاً أسهماً في مصرف «آق بنك» التركي، وأسهماً بشركة اتحاد المتاجر (بيم) ومصانع تركيا للزجاج، ومصرف «غرنتي بنك»، وشركة الخطوط الجوية التركية، وشركة أرجليك لصناعة الأجهزة الكهربائية.

ومنذ عام 2001، يقوم صندوق الثروة السيادي النرويجي باستثمارات صغيرة في تركيا، واعتباراً من 2008، زاد استثماراته في أسهم الشركات التركية.

أداء إيجابي لبورصة مسقط

كسر المؤشر الرئيس لسوق مسقط للأوراق المالية (البورصة) حاجز الـ 3600 نقطة، ليغلق بنهاية تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 3601 نقطة، مرتفعاً 36 نقطة. وتأثر المؤشر خلال الأسابيع الماضية بحالة من عدم الاستقرار، إلا أنه استطاع منذ 18 فبراير/ شباط الجاري تحقيق مستويات إيجابية وسط ارتفاع في قيم وأحجام التداول والصفقات المنفذة.

وكان المؤشر قد بدأ تداولات العام الجاري بداية جيدة، وارتفع في تداولات 10 يناير/ كانون الثاني الماضي إلى مستوى 3728 نقطة، إلا أنه لم يستطع مواصلة صعوده بعد ظهور بعض النتائج المالية للشركات المدرجة بالسوق، غير أنه بدأ في التحسن مع منتصف الشهر الجاري، وفق بيانات السوق، التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس.

مخزون مصري من السلع

قال وزير التموين والتجارة المصري، علي المصيلحي، إن الوزارة تعمل بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة على تكوين مخزون استراتيجي من السلع، مشيراً إلى فتح باب استيراد البقوليات ومنع تصديرها، إلا المعلبة منها أو الكميات المتعاقد عليها مسبقاً، حتى لا تخسر مصر أسواقها التصديرية.

وأكد المصيلحي في تصريحات صحافية، أمس السبت، أن السلع ستكون متوافرة ومتاحة للمواطنين خلال معارض «أهلاً رمضان»، بأسعار مناسبة وبتخفيضات تراوح بين 15% و 35%، موضحاً أن الوزارة لديها استراتيجية لتطوير قطاع الملاحن ورفع مستوى سلاسل إنتاج الخبز المدعوم، حيث إن انخفاض كفاءة الطحن يؤثر بجودة الدقيق المستخدم لإنتاج رغيف الخبز. وتابع بأن الشركة تملك 14 مطحناً وتخدم 8 محافظات، وهي بطاقة إنتاجية تبلغ 950 ألف طن سنوياً.

مشروعات النظام تشمل داريا التي تم تهديمها وتهجير سكانها (فرانس برس)